الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـي

إعداد الطالبتين:

سالم أسماء

مالك أمينة

تحت عنوان:

تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2022)

لجنة المناقشة:

د. سراي الصالح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسـا
د. كمال زيتوني	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. سنوسي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى التي ذابت على تربيتي ورعايتي، إلى التي ربتني على أن أطلب من الخيرات إلا أعلها، من الأخلاق إلا أسماها

إلى الشمعة التي أنارت دربي إلى من كرمها الله وجعل الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحنان أمي ثم أمي ثم أمي

حفظها الله

إلى من ساندني ويسر لي الصعاب إلى زوجي الذي تحمل الكثير ووقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا

تشجيعه المستمر لي

إلى زهراتي وفلذات كبدي، فرح، لينا، ليان

إلى من لا طعم للحياة من دونهن أخواتي " زوليخة، سهام، سعاد" أولادهم

إلى أخي العزيز حيدر وبناته

إلى عمي بلقاسم وزوجته وبناته إلى كل أخوالي وخالاتي

إلى كل زميلاتي في العمل

إلى كل من ساندني وكان عونا لي

إلى كل من يخطفهم قلمي ولم تنساهم ذاكرتي إلى كل من تصفح هذه المذكرة إلى هؤلاء أهدي

ثمرة جهدي

أســـــماء

إهداء

قال تعالى: " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون "، صدق الله العظيم.

أهدي هذا العمل:

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق، وشملني بالعطف والحنان، وكان لي درع أمان

أحتمي به من نائبات الزمان، وتحمل عبء الحياة حتى لا أحس بالحرمان

أبي العزيز الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، ريحانة حياتي، وبهجتها التي غمرتني بعطفها وحنانها، وأنارت لي درب حياتي، وكلا

جارت علي الأيام بكيت في حضنها وكانت لي

عونا، الصدر الحنون، والقلب العطوف

أمي العزيزة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري (لؤي، رحمة وأنفال)، إلى الذين كانوا لي سندا، إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار التعليمية

إلى كل الأصدقاء والأحباب خاصة

إلى كل من ذكرهم قلبي وعجز عن ذكرهم قلمي، إلى كل مجاهد في سبيل العلم، إلى كل من يسر طريقا إلى العلم

إلى كل من وقف معي في اللحظات الصعاب، وساعدني ولو بكلمة رفعت من معنوياتي.

أمـــــينة

شكر وتقدير

شكر الله العي القدير الذي أنار لي درب العلم، ونحمده حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، على توفيقه لنا إتمام البحث

وقوفا عند قوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله" فلا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر

والامتنان إلى كل من أعاننا على إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر

أستاذي الفاضل الأستاذ " **كمال زيتوني** " على قبوله وتفضله بالإشراف على المذكرة وعلى توجهاته وتصويباتها المتواصلة

أستاذي لك كل الشكر والتقدير والاحترام وجزاك الله خير جزاء.

الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم وقبولهم تقييم هذا البحث ومناقشته فلكم منا كل الشكر

والتقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

الملخص:

لقد عززت الجزائر اهتمامها بالنمو الاقتصادي مؤخرا كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل، حيث انتهجت سياسة إتفاقية توسعية مستخدمة في ذلك أوجه الإنفاق المختلفة من خلال تنفيذه البرامج الإنفاق العام خلال الفترة 2000-2022، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي عرفته نتيجة العوائد النفطية وقد جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تتبع مسار السياسة الاتفاقية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2022 وفي ضوء هذه الدراسة تم تناول الإشكالية التالية:

2022-2000

ما مدى تأثير الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022؟

ومن أجل الإحاطة بالموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي اعتمد عليه في تحليل الجداول والإحصائيات التي تخص متغيرات الدراسة، ومنه توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى أثره ضعيف ومحدود، كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة مثل قطاع الصناعة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي. وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام الذي يتمثل مصدر تمويله في الجباية البترولية حيث يبقى الاقتصاد الجزائري رهين النتائج التي يحققها قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام – النمو الاقتصادي – الجزائر.

Abstract

Algeria has recently Improved Its economy through different public spending programs, aimed at achieving economic growth. These agreements were part of the financial reforms Algeria experienced between 2000 and 2022, with the last agreements ending between 2000 and 2022. This study examines the impact of public spending programs on economic growth in Algeria during the period from 2000 to 2022.

- The study looked at how public spending affects economic growth rates in Algeria from 2000 to 2022.
- The study used descriptive and quantitative analysis of the economic model.
- It found that overall demand remains weak and limited because it does .not cover all productive economic sectors, like the manufacturing sector.
- Local production cannot meet the increasing demand from rising public spending, which mainly comes from petroleum revenues.
- The Algerian economy depends heavily on the results achieved by the oil and gas sector.

Keywords: public spending - economic growth - Algeria

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول

الإطار العام حول الانفاق العام والنمو الاقتصادي

تمهيد 7

المبحث الأول: عموميات حول الانفاق العام 8

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام 8

المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق العام 9

المطلب الثالث: محددات الانفاق 12

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته. 15

المطلب الأول: النمو الاقتصادي، تعريفه، مراحله وأنواعه: 15

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي 21

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي. 25

خلاصة الفصل الأول: 28

الفصل الثاني

دور الانفاق العام في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة – 2022/2000

تمهيد 30

المبحث الأول: أهداف ومضمون برامج الانفاق العام للفترة 2000-2022 31

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) 31

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): 33

المطلب الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) 35

المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد (2015-2022) 37

المبحث الثاني: تطور ودور الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022. 43

المطلب الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022. 43
المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....47
المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال برامج الاتفاق العام للفترة 2000-2022.....50
خلاصة الفصل الثاني: 58
قائمة المراجع: 68

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م)...32
الجدول رقم 2: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....34
الجدول رقم 3: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج التنمية الخماسي الأول (2010-2014) 36
الجدول رقم 4: المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).....39
الجدول رقم 5: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).....44
الجدول رقم 6: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2001-2004.....51
الجدول رقم 7: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2009..53
الجدول رقم 8: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2013..55
الجدول رقم 9: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016.....56
الجدول رقم 10: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017 57

قائمة الأشكال:

الشكل رقم 1: أقسام النفقات 12
الشكل رقم 2: حركة الدورة الاقتصادية 13
الشكل رقم 3: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. 45
الشكل رقم 4: يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):.....48

مقدمة

مقدمة:

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل أوسع وذلك لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، إذ لم يعد الجدل قائما حول مدى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها.

وتعتبر سياسة الإنفاق العام أحد أهم أوجه السياسة المالية المتبعة، والتي يستهدف من خلال تطبيقها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية من خلال إبراز دور النفقات العامة في دعم الانتعاش الاقتصادي نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين والذي يساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية، الذي يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للإنفاق العام في الفكر الاقتصادي يبرز مدى أهميته سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، إذ ركز الفكر المالي على الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

إذ يعتبر هذا الأخير هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم انه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يعتبر مؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، حيث انه ومن خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فان ذلك بالضرورة يتضمن استهداف تحسين مستوى معيشة السكان توفير فرص عمالة والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

إشكالية الدراسة:

لقد تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسعية في الإنفاق العام ممثلة في البرامج التنموية الضخمة التي تم إقرارها منذ مطلع الألفية الثالثة، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والمخطط الخماسي (2010-2014) والهدف الرئيسي من ذلك تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ضل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

وتبعا لما تم طرحه تبرز لنا معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية

1. ما المقصود بالإنفاق العام؟ ماهي أهم تقسيماته؟ وفيما تتمثل محدداته؟
2. ماذا نعني بالنمو الاقتصادي وماهي أهم النظريات المفسرة له؟
3. ما مدى التأثير الذي ولدته البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وبعد الاطلاع الأولي على جوانب الموضوع نقترح مجموعة فرضيات تمثل تفسيرات مقترحة تبرهنها مختلف فصول البحث:

1. التوسع في الإنفاق العام مرهون بمدى تدخل الدولة في الاقتصاد.
2. يعبر النمو الاقتصادي على الوضعية الاقتصادية السائدة في البلد.
3. العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي علاقة وحيدة الاتجاه من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة: وتتجلى أهداف الدراسة في:

- التأكيد على أهمية دور الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
- إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية السائدة.
- إبراز مدى تأثير كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

1. توجيه السياسات الحكومية: تساعد الدراسة في فهم كيفية توجيه الحكومة للإنفاق العام وتحديد أولوياتها، مما يمكن من تحسين توجيه السياسات الاقتصادية والتخطيط لتحقيق الأهداف الوطنية.
2. تحقيق التوازن الاقتصادي: بفهم العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، يمكن توجيه السياسات بشكل يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.
3. تحسين الكفاءة الاقتصادية: يمكن للدراسة أن تساهم في تحديد كيفية تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة وتوجيهها للقطاعات الأكثر فاعلية في تعزيز النمو الاقتصادي.
4. اتخاذ القرارات السياسية: تزود الدراسة القادة وصناع القرار بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات السياسية الصائبة والمستنيرة بشأن سياسات الانفاق العام والتنمية الاقتصادية. 5. تحسين الأداء الاقتصادي: من خلال تحليل تأثير سياسات الانفاق العام، يمكن تحديد السياسات الفعالة التي تعزز النمو الاقتصادي وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تقديم الإطار الفكري والنظري والمتعلق بالنفقات العامة ومختلف معايير تقسيمها.

عرض وتقديم بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

انتهاج الجزائر سياسة توسعية في الانفاق ترتكز بالأساس على زيادة الانفاق ابتداءا من سنة 2001.

منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية اخترنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بشرح مفهوم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

فترة الدراسة:

تزامنت فترة دراستنا إلى حد المعلومات الإحصائية المتوفرة لنا، والتي شملت الفترة 2000 إلى 2022 إذ تعبر هذه الفترة عن معطيات سنوية.

أما فيما يخص اختيارنا لهذه الفترة فإنها تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسات لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي عرفتها البلاد والتي شكلت حقبة مهمة للدراسة.

صعوبات الدراسة:

وقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق، هناك نوع من غياب المعلومات والإحصاءات من ناحية تقييم أثر برامج الإنفاق العام المطبقة بحكم أن ذلك يعتبر أمرا ضروريا لتقييم مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد، إضافة إلى تضارب الإحصائيات بين مختلف المؤسسات الرسمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .... الخ.

مجتمع الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية فهي تتمثل في الجزائر وذلك من خلال تحليل جوانب الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص الحدود الزمنية فكانت حدود الدراسة هي تحليل جوانب الموضوع خلال الفترة الممتدة بين (2000-2022)

وسائل جمع البيانات:

بالنسبة للوسائل التي اعتمدنا عليها نجد الكتب والدراسات السابقة حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كما ركزنا على المصادر التي تصدر من الهيئات الرسمية كالمجلات وتقارير وزارة المالية وبنك الجزائر، كما اعتمدنا على الانترنت في عملية البحث.

هيكل الدراسة

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على خطة مكونة من فصلين، كل فصل تسبقه مقدمة وخاتمة وذلك كما يلي:

الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري حول الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث تناولنا في مبحثه الأول مفهوم وتقسيمات الانفاق العام وكذا محدداته كما أبرزنا في المبحث الثاني مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي إضافة إلى قياس النمو الاقتصادي ونظرياته ونماذجه.

الفصل الثاني بعنوان دور الانفاق العام في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، حيث نتطرق في هذا الفصل إلى أهداف ومضمون برامج الانفاق العام للفترة 2000-2022 في المبحث الأول أما المبحث الثاني بقراءة تحليلية لتطور ودور الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

الفصل الأول

الإطار العام حول الانفاق العام والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعد سياسة الانفاق العام جزءا مهما من أجزاء السياسة المالية، وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي الذي يعتبره كثير الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال استقرار الاقتصاد الكلي.

وتذهب النظريات الحديثة في المالية العامة إلى دراسة طبيعة الانفاق العام وآثاره الاقتصادية على مختلف المؤشرات الاقتصادية، ويعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات الاقتصادية التي حازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزماته منظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في انتاج البلد من السلع والخدمات المختلة عبر الزمن.

ويتناول هذا الفصل مفهوم الانفاق العام وتقسيماته ومحدداته ومفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي وتقديره وقياسه ونظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول الانفاق العام

تعد النفقات العامة من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة بغية التأثير على مكونات الاقتصاد، وسنحاول من خلال ما يلي تبيان مفهوم الانفاق العام وأهم التقسيمات المختلفة له، ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

1. مفهوم الإنفاق العام: للإلمام بمفهوم الانفاق العام توجب علينا التطرق إلى تعريف النفقات العامة.

تعريف النفقات العامة:

- النفقة العامة هي مبلغ نقدي من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد اشباع حاجة عامة [1].
- كما عرفت بأنها (النفقات العامة) هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة [2].
- وتعرف كذلك (النفقات العامة) هي مبالغ نقدية أفرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم الشخص العام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. [3]

ومن خلال هذه التعاريف تعرف النفقات العامة أنها:

" مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا للقانون والحدود التي يضعها، وهي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.

---

[1] حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 11.

[2] صبرينة كردودي، تمويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 83.

[3] علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000، ص 89.

المطلب الثاني: تقسيمات الانفاق العام

تتخذ النفقات العامة صورا متنوعة ومتعددة ويزداد هذا التنوع مع تزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في مختلف مجالات الحياة، وكما كانت هذه الأنواع المتعددة من النفقات العامة يتم تقسيمها إلى أقسام يضم كل منها النفقات التي تتصف بصفات مشتركة.

1. تقسيم النفقات حسب الأهداف إلى ثلاث نفقات:

- **النفقات الإدارية:** والتي تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة، والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية.[1]
- **النفقات الاجتماعية:** وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من انفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة، والفقراء منهم بصفة خاصة، واستنادا إلى ذلك فإن غالبية إن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهة تعد نفقات اجتماعية مثل اعانات الفقراء، إعانة الرعاية الصحية، إعانة البطالة ... إلخ [2]
- **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى والري والصرف، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تغطيها الدولة للمشروعات العامة والخاصة. [3]

2. تقسيم النفقات حسب طبيعتها:

استند إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات، النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص 476.

[2] المرجع نفسه، ص 477.

[3] زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006، ص 36.

- **النفقات الحقيقية:** هي التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسير المصالح العامة مثل: رواتب الموظفين ومستخدمين الدولة وشراء الأجهزة والفائدة التي تدفعها على القروض العامة.
- **النفقات التحويلية:** هي التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة او خدمة وكل ما تريده الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ مال من البعض لتوزعه على البعض الآخر دون مقابل وتشمل مثل هذه النفقات الإعانات بمختلف أنواعها (المساعدات الاجتماعية المختلفة، الضمان الاجتماعي التأمين ضد الشيخوخة والبطالة المساعدات الاقتصادية على اختلافها ...) وفوائد أقساط الدين العام [1]

3. تقسيم النفقات حسب دوريتها:

يتم تقسيم النفقات حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية وغير عادية

- النفقات العادية: وهي النفقات المنتظمة التي تتمتع بالدورية والانتظام كرواتب الموظفين، أجور العمال ونفقات الصيانة ... إلخ
- **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية وانما تحدث بصفة استثنائية غير متوقعة إثر أزمة أو مشكلة اقتصادية أو كارثة كنفقات التعميم .. إلخ[2].

4. حسب الهيئة التي تقوم بالإنفاق: تنقسم بدورها إلى:

- **النفقات المحلية:** هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات، او مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة. [3]

[1] محمد طاقة وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 54-55.

[2] عادل قليع العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط 2010، ص 119.

[3] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 102.

- **النفقات الوطنية:** تسمى كذلك بالنفقات المركزية، وهي تلك التي ترد في موازنة الدولة، وتتولى الحكومة القيام بها، مثل: نفقات الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

5. تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا الى القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار، وأخيرا القروض والتسبيقات التي تمنحها الدولة للغير (المواد من 24 إلى 42)

- **نفقات التسيير:** تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة، بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية [1]، والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ... والتي لا يترتب عنها انتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية، وهذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية [2].
- **نفقات الاستثمار (التجهيز):** يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الانمائية السنوية للدولة، وتتفرع إلى ثلاث أبواب: [3]

1-الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة

2-اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

3-النفقات الأخرى الرأس مالية.

[1] المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[2] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 66.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 77-78.

ويمكن تمثيل أقسام النفقات العامة من خلال المخطط البياني التالي:

الشكل رقم 1: أقسام النفقات

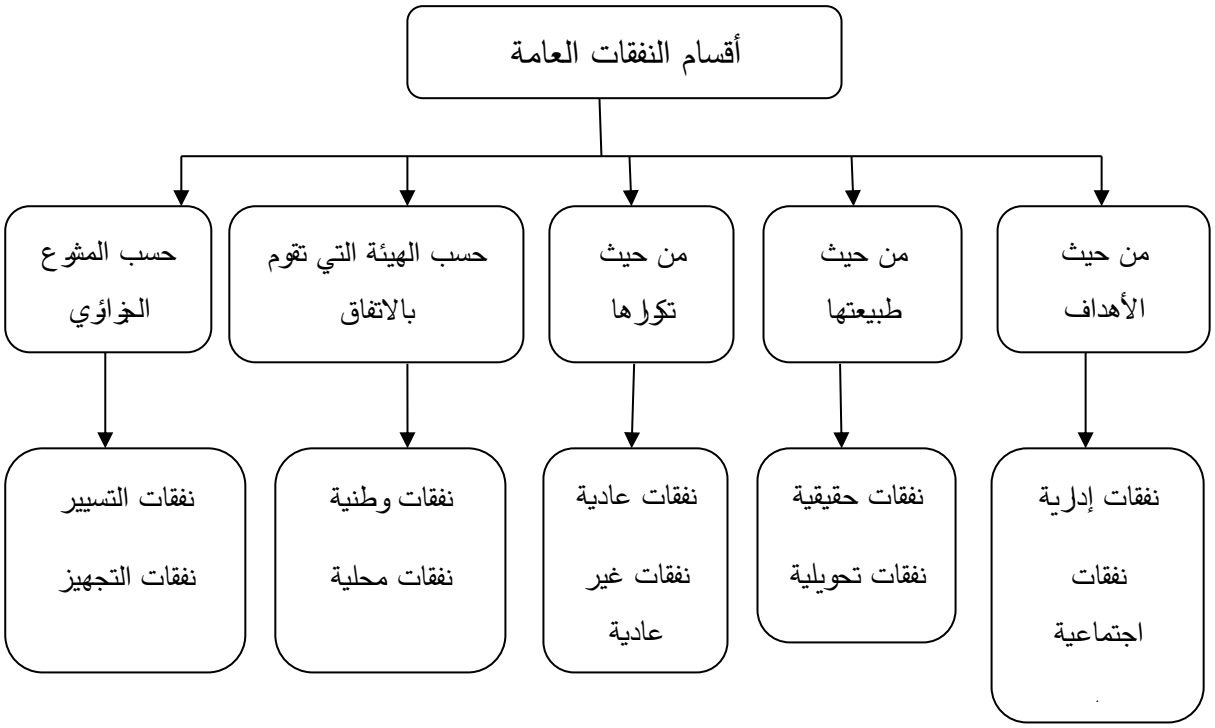

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: محددات الانفاق

هناك العديد من العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة والتي تحدد بشكل كبير وجهة وكيفية استخدام النفقات العامة وتتمثل هذه المحددات في:

1. الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي السائد ونمط إدارة الدولة والاقتصاد، فدور الدولة في الاقتصاد يعتبر مجددا لحجم النفقات العامة، إذ أنه وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن للنفقات العامة أهمية كبيرة، فكانت تقتصر على نفقات الأمن، العدالة، وبعض المنشآت.

اما في ظل الدولة المتدخلة ونظرا لبروز الفكر الاقتصادي، فقد زاد التوجه نحو اتباع سياسات انفاقية زادت من توسع حجم النفقات العامة.

ونفس التحليل ينطبق على حال الدولة المنتجة ولو أن حجم النفقات العامة فيها أكبر، باعتبار أن الدولة أصبحت العنصر الرئيسي في عملية الانتاج والتوزيع وهذا ما زاد في حجم النفقات العامة، لاستيعاب النشاط المتصاعد في الدولة المنتجة، في حين أنه وفي ظل الدولة الحديثة وازدياد وظائفها لتمتد إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أدى ذلك إلى تطور حجم النفقات العامة بشكل جعلها من متطلبات أي سياسة اقتصادية.[1]

2. مستوى النشاط الاقتصادي:

يخضع النشاط الاقتصادي عادة إلى جملة من التقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، هذه الاخيرة تكون على مستويات متدرجة من النشاط الاقتصادي وتأخذ المسار التالي:

الشكل رقم 2: حركة الدورة الاقتصادية

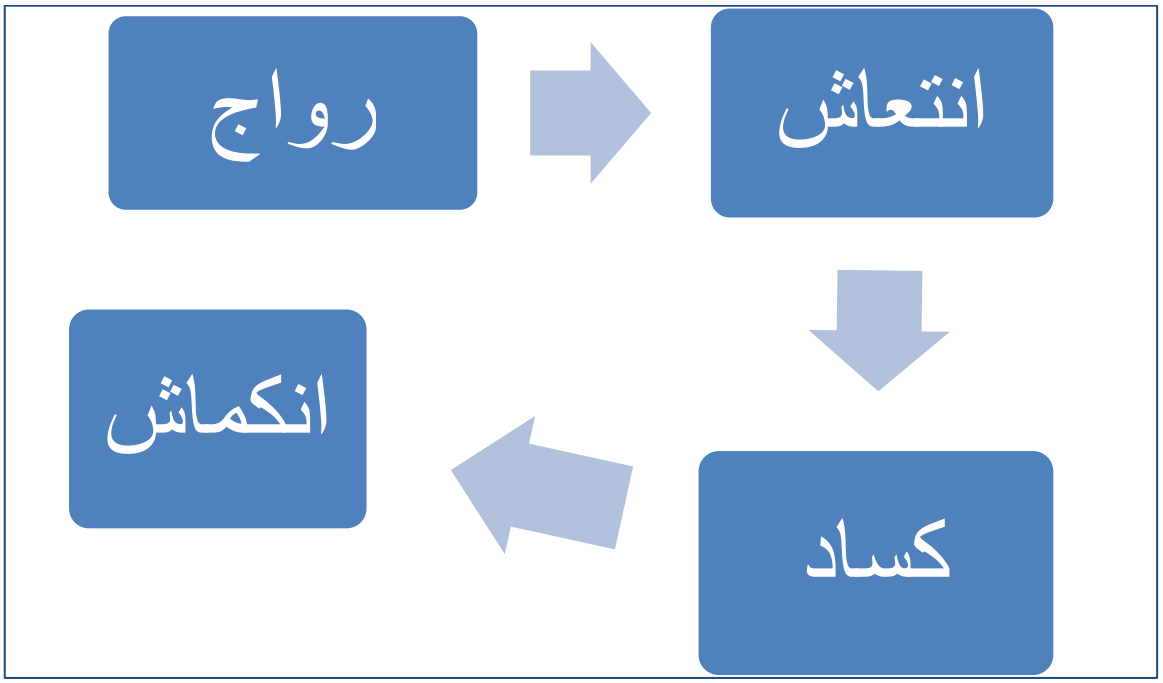

المصدر: من إعداد الطالبتين

إذ توجد علاقة عكسية في الغالب بين مستوى النشاط الاقتصادي وبين الحاجة إلى النفقات العامة وهو ما يعرف بحساسية النفقات العامة، كما يعتبر عامل التحضر والتمدن في

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 45.

المجتمع مضافا إليه نصيب الفرد من الدخل القومي عاملان رئيسيان في تحديد حجم النفقات العامة، باعتبار أنهما يعبران عن المستوى المحقق من النشاط الاقتصادي، ويعكسان تطورات جديدة سواء من الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية تستدعي إعادة النظر في النفقات العامة كما وحتى نوعا.

3. المقدرة المالية للدولة:

وتعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الانفاق العام، إذ أنها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة والتي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات عامة.[1]

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص 43-44.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته.

تسعى دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها إلى تحقيق معدلات مهمة من النمو الاقتصادي لأن هذا الأخير يعكس إلى حد ما مستوى التطور الاقتصادي للبلد، وفضلا عن كونه مؤشرات هاما لقياس الأداء الاقتصادي فهو يعكس مدى نجاح السياسة الاقتصادية المطبقة كما يعكس مستوى الرواج أو الركود الاقتصادي للبلد، لذا فهو غالبا ما تحدد كهدف نهائي لأي سياسة اقتصادية لأنه مدلول اقتصادي واجتماعي، فحظي النمو الاقتصادي بأهمية بالغة ضمن الأدب الاقتصادي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي، تعريفه، مراحله وأنواعه:

1. تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من المصطلحات التي لقيت اهتمام كبيرا ضمن الأدبيات الاقتصادية، فتعددت التعريفات التي قدمت له، والتي رغم تعددها إلا أنها كانت تنفق على أنه يعبر عن " الزيادة المستمر في كمية السلع والخدمات من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين "، التي تتجلى من خلال: " الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[1]

ويمكن استعراض بعض أهم تعاريف النمو الاقتصادي على النحو الموالي:

- **النمو الاقتصادي هو:** " الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، يمكن بذلك القول أن النمو الاقتصادي يعني التوسع الاقتصادي الذي يعد زيادة مستمرة في الإنتاج، ليكون بذلك عبارة عن محطة للتوسع المتتالي للاقتصاد". [2]
- **عرف " سيمون كزنش " S.Kuznets:** النمو الاقتصادي للدولة بأنه: " الزيادة في قدرتها على عرض توليقة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، تكون هذه الزيادة

[1] بن قدور أسواق " تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965-2005=، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 (ص 63).

[2] جلال خشيب، " النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات " شبكة الألوكة ص 05.

المضطردة في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[1]، فيكون بذلك النمو الاقتصادي نتيجة للتغيرات الاقتصادية الناتجة عن عملية التنمية الاقتصادية.

- **يرى " ريمون بار** " أن النمو الاقتصادي " عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان "، في حين يرى " فرنسوا بيرو " بان النمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر إيجابي في بلد ما". [2]

بناءا على ما سبق من تعاريف للنمو الاقتصادي يتضح أنه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط التي تتمثل في[3].

- يجب أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس الدخل الإجمالي فقط الأمر الذي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في النمو السكاني ليكون بذلك:

معدل النمو الاقتصادي: معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.

- يجب أن تكون هذه الزيادة حقيقية لا إسمية، فتحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يستوجب أن يكون معدل الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار أي أكبر من معدل التضخم لأن هناك إمكانية لحدوث زيادة في قيمة الدخل سببها ارتفاع الأسعار فقط ليكون بذلك.

معدل النمو الاقتصادي: معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم.

---

[1] بن زيدان الحاج " دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا
- دراسة تحليلية قياسية: حالة الجزائر والمملكة السعودية ومصر "، أطروحة ودكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 02.

[2] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النحو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر (03) السنة الجامعية (2014–2015)، ص 09.

[3] كبداني سيد أحمد " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية.
- دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص (17–18).

من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي يمكن التوصل إلى القول بأنه تعبير كمي عن الزيادة المستمرة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على المدى البعيد، أي أن الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما يجب أن يؤدي إلى زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية للفرد، على أن يدل النمو على التوسع الاقتصادي غير المتعمد الذي يركز على التغير الكمي، غير أن هذا الأخير يرتبط أكثر بالدول المتقدمة ويقاس بالناتج الوطني الإجمالي من سنة إلى أخرى بأسعار ثابتة.

غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن النمو لا يترافق بالضرورة مع نمو أو زيادة رفاهية المجتمع إذ أنه: [1]

- يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد في المتوسط من سلع وخدمات دون أن يهتم بهيكل توزيع الناتج الحقيقي بين الأفراد سواءا كان ضمن المجتمع أو داخل الأسرة.
- لا يركز على نوعية التغير في الإنتاج، لأنه لا يوضح أهمية القطاعات الاقتصادية ويكتفي بالتغير الكمي الإيجابي بعض المتغيرات القابلة للقياس.
- يقتصر في الحساب على السلع والخدمات المسوقة ويهمل التي تنتج وتستهلك دون عرضها في السوق، لذا فهو لا يعبر عن كمية الإنتاج الحقيقي.
- لا يهتم بالآثار الجانبية لعملية النمو، الأمر يجعل المنتجات تباع بأقل من سعرها بسبب إهمال تكاليف التأثيرات الجانبية على مختلف الجوانب التي تمس مستوى الرفاهية.
- اعتماده على الأنشطة الرسمية فقط وإغفال الأنشطة الموازية.

[1] حمداني محي الدين: " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة الحاضر والمستقبل".

- دراسة حالة الجزائر – " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص 07.

2. مراحل النمو الاقتصادي.

مر النمو الاقتصادي في جميع الدول بخمس مراحل تزامنت مع تطور المجتمعات وانتقالها من كونها مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات استهلاكية هذه المراحل: [1]

أ. مرحلة المجتمع التقليدي: أهم ما تميزت به هذه المرحلة:

- ضعف نسبة الإنتاجية.
- غياب التطور التقني.
- توقف النمو بسبب الأزمات الغذائية.
- سيطرة القطاع الزراعي على باقي القطاعات البدائية الأخرى.
- غياب الهياكل الاجتماعية بالإضافة إلى غياب الدولة لأن السلطة كانت مركزية في بعض المناطق.

ب. مرحلة المركزية وبوادر الانطلاق: بدأت هذه المرحلة مع نهاية القرن (17) وامتدت إلى بداية القرن (18)، حيث ظهرت بوادر مشجعة للانطلاق من خلال:

- التفتح على كل ما هو جديد.
- بداية ظهور التطور التقني.
- تطور الأسواق ووسائل النقل.
- ظهور سلطة الدول القوية.
- وجود مقاولون يتحملون الخطر مع بداية ظهور الفكر العلمي.

رغم كل هذا لم تحدث انطلاقة حقيقية لأن كانت موجودة لكنها بطيئة.

ج. مرحلة الانطلاق: قام المجتمع خلال هذه المرحلة بالتخلص من القيود والمعوقات التي تعيق النمو المستقر، فتمت عملية الانطلاق في فترة وجيزة " ثلاثون سنة تقريبا " و"تمثلت المقومات التي أست لعملية الانطلاق في:

[1] بوغزالة محمد نجلة " الوساطة المالية والنمو الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2016، ص (133-135).

- اتجاه جزء كبير من المجتمع نحو مشاريع النمو والتطور.
- تضاعف التطور التقني وانتشاره.
- الزيادة في نسب الاستثمار التي انطلقت من 05% إلى أكثر من 10%.
- تسارع الإنتاجية.
- التطور السريع للصناعات رغم أنه لم يكن بنفس الوتيرة في جميع الدول مع نسبة نمو بين 02% و05%.

د. مرحلة التوجه نحو النضج: بعدما يزيد عن أربعين سنة من مرحلة الإنطلاق وفي نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للبلدان الصناعية بدأ التطور التقني يتكثف، بالإضافة إلى جهود الاستثمار حيث تم تطوير عدة قطاعات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل الكيمياء والخدمات.

هـ. مرحلة الاستهلاك الواسع: شهدت هذه المرحلة زيادة سريعة في دخل الفرد والتي ظهرت آثارها على الاستهلاك الذي تزايد، تعدد وتنوع بسرعة.

3. أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي هي:

أ. **النمو التلقائي:** هو النمو الذي حدث تاريخيا عند انتقال المجتمع من اقطاعي إلى رأسمالي عبر مسارات تاريخية اجتماعية أدت إلى تقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولى لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل سوق منتج. [1]

ويعكس النمو التلقائي النمو المستمر في الدخل الوطني الحقيقي الذي يحدث بشكل تلقائي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون أي تخطيط أو سياسة عمل على المستويين المحلي والوطني، يحدث هذا النوع من النمو ببطئ وبشكل تدريجي ويمر في بعض

[1] زقرير عادل " أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2012)/ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، (06)

الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية، أما دور الدولة فيكون مساعدا ومكملا للسوق.[1]

ب. **النمو العابر:** النمو العابر هو نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة سرعان ما تزول، هذه العوامل غالبا ما تكون خارجية وبزوالها يزول هذا النمو ولا يتميز النمو العابر بالثبات والاستمرار وهو النمط الذي يميز الدول النامية [2]، حيث يحدث استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية وفي ظل بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذا فهو غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو دون تنمية. [3]

فمثلا عندما ترتفع أسعار المواد الخام التي تصدرها الدولة النامية في الأسواق الدولية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد كالنفط، لكن هذه الزيادة سرعان ما تتلاشئ بمجرد انتقاء أسبابها.

ج. **النمو المخطط:** النمو المخطط يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة للاقتصاد الوطني، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، واقعية الخطط المرسومة، فاعلية التنفيذ والمتابعة ودرجة تفاعل المواطنين معها، إطار هذا النوع من النمو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل، هذا النوع من النمو بدوره ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية. [4]

[1] بدر شحدة سعيد حمدان " تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ' 06.

[2] سيرين جميل حسن الوحيدي: الانفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية "رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة 2017، ص 30.

[3] صمام وائل محمد أبو شعبان " أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية لدول عربية " رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة 2016، ص 17

[4] حمداني محي الدين، مرجع سابق، ص 08.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مؤشر كمي صريح يعكس الأداء الاقتصادي كما يتوضح من خلال العلاقة بين مدخلات ومخرجات اقتصاد بلد ما لتتوضح بذلك أهمية قياسه، فالنمو الاقتصادي يعبر عن التغير الحاصل في الناتج الداخلي (المحلي) للبلد كما أنه يعبر عن الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، لذا يمكن قياسه باستخدام عدة مؤشرات واعتمادا على مقاييس متنوعة.

1. مؤشرات النمو الاقتصادي: تتمثل المؤشرات المستخدمة من التعبير عن النمو الاقتصادي في:

أ. الناتج الوطني الإجمالي (PNB): يعبر عن مجموع الناتج الوطني الإجمالي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة [1]، فالناتج الوطني الإجمالي مفهوم يعبر عن التدفق وغالبا ما يتم قياسه كمعدل سنوي، لأنه أداة لقياس القيمة السوقية للإنتاج المتدفق في اقتصاد ما كل سنة، ويدخل في حساب الناتج الوطني الإجمالي: [2]

- **السلع النهائية:** أي تلك السلع التي تكون بين يدي مستخدمها النهائي، حيث أن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة ما هي فقط ما يحسب في الناتج الوطني الإجمالي.
- **السلع التي يتم انتاجها خلال فترة زمنية "السنة":** هي التي تدخل في الحساب، ذلك أن الناتج الوطني الإجمالي مقياس للإنتاج الجاري، لذا فإن تبادل السلع أو الأصول التي تم إنتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل في حساب الناتج الوطني الإجمالي الجاري.

[1] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات نماذجوتمارين محلولة، دار النشر، الجزائر، 2007، ص 43.

[2] بن عصمان محفوظ: " مدخل في الاقتصاد الحديث"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 48-49.

يمكن استعمال الناتج الوطني الإجمالي كمؤشر يقيس مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، إذ أن قياسه من سنة لاخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

ب. الناتج المحلي الإجمالي (PIB): تمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعني من سلع وخدمات سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فترة زمنية معينة، يستبعد هذا التعريف ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج لقاء مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، كما يستبعد دخول المواطنين الذين يقيمون بالخارج. [1]

فالناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي يعد كل منهما مجمع اقتصادي وتربط بينهما علاقة متينة، حيث يتوقف الانتقال من أحدهما إلى الآخر على الفرق الحسابي بين دخل عناصر الإنتاج الأجنبية العاملة على التراث الوطني والموجه او المدفوع للخارج (لدولها الأصلية) ودخل عناصر الإنتاج الوطنية العاملة بالخارج والموجهة للداخل، ويعرف الفرق بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بصافي دخل ملكية عناصر الإنتاج من وإلى الخارج، ليمكن التعبير بين هذين المجمعين كما يلي:

ج. الدخل الفردي: تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين النمو والإنتاج وتطور السكان وينطوي على تقدير حصة الفرد من السلع والخدمات في بلد ما ومقارنتها بحصص الأفراد في بلدان أخرى، يعتبر هذا المؤشر كقياس عيني للنمو لأنه يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه. [2]

[1] بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، 2013، ص 64.

[2] نمر محمد الخطيب، صديقي مسعود "التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق" جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 22

يعتبر هذا المؤشر الأكثر صدقا واستخداما إلا أن قياسه واحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعوبات لدى البلدان النامية الامر الذي جعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق التقدير والقياس كتلك التي تقوم على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان او تلك التي تعتمد على السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج.

يجب الإشارة هنا إلى أنه لقياس معدل النمو على المستوى الفردي يتم استخدام طريقتين هما:

- **طريقة معدل النمو البسيط:** إذ يتم قياس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى أخرى.
- **طريقة معدل النمو المركزي:** يتم قياس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

2. مقاييس النمو الاقتصادي: لقياس النمو الاقتصادي يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من المقاييس هي:

أ. المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: هي تلك المعدلات التي يتم حسابها استنادا على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد، إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، فرغم التحفظات على المقياس التي ترجع أساسا إلى سوء التقدير، اغفال أثر التضخم أو نسب التمويل فيما بين العملات إلا أنه يعد الأفضل المقاييس وأسهلها، لا سيما بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات[1]، ويمكن هنا التمييز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الدولية كما يلي:[2]

[1] زكاري محمد "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014، ص 43

[2] بدرة شحدة سعيد حمدان: " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 10.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** يتم قياس النمو باستخدام العملة المحلية لبلد، وتنشر البيانات المتحصل عليها سنويا، هكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة عن طريق هذه البيانات، يناسب هذا المقياس دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، ويعتبر كل من نمو الدخل الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني من أهم المؤشرات المستخدمة. [1]
- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** لأن الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج بسبب التضخم يصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا للأرقام القياسية للأسعار، أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ويصلح هذا المقياس عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخيم عند القيام بدراسات اقتصادية دوية مقارنة لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية لاختلاف أسعار الصرف، ويستخدم هذا المقياس في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

ب. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات علاقتها بمعدلات النمو السكاني، كمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي كعدد الأطباء لكل ألف نسمة أو نصيب الفرد من طول الطريق العامة [2].

ج. مقارنة القوة الشرائية: تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم على مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بالدولار.

[1] رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر 2009، ص 45.

[2] زكاري محمد، مرجع سابق، ص 43.

حيث أن القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما تتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى المشاركة معها في التبادل التجاري، بعدها تقوم وفق هذا المقياس بترتيب الدول من حيث درجة التقدم والتخلف. [1]

من عيوب هذا المقياس أنه يكون علاقة تعسفية بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادل العملة المحلية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في الأسواق الدولية، لذا تنبه خبراء صندوق النقد الدولي أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، فتم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية. [2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

1. النظرية الكلاسيكية:

اتفق معظم كتاب الكلاسيك بخصوص عملية النمو أنه دالة لكل من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي.

كما اعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقديم الفن الإنتاجي وبعملة تكوين رأس المال حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنين، كما اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو والسكاني والتراكم الرأسمالي، وتتمثل هذه العلاقة في أن عملية تكوين رأس المال تتأثر بالنمو السكاني من خلال أن النمو السكاني يقود إلى ظهور تناقص الغلة في الزراعة.

[1] بدرة شحدة آل حمدان، مرجع سابق، ص 11.

[2] زكاري محمد، مرجع سابق، ص 45.

2. النظرية الكينزية في النمو الاقتصادي:

في الأزمة الاقتصادية سنة 1929 أحدث جون مينارد كينز " ثروة فكرية، فهو يحلل الاقتصاد ككل دون تحديد الأعوان الاقتصاديين بصفة منفردة، فيطالب بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد محذرا من موجة الرواج التي تسود المجتمع الرأسمالي والتي حتما ستتحول إلى كساد من خلال الانخفاض في معدلات النمو فحسب كينز " يجب على الدولة أن تتدخل للتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي من جديد في حالة الكساد.

ولقد قرر " كينز " في تحليله لمشاكل النمو في الدول المتقدمة أن البطالة سوف تبقى كمشكلة في الأجل الطويل، مالم تلعب الحكومة دورا كبيرا في توجه الاقتصاد الوطني، مستندا على سيادة نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بالفرص المستقبلية، وبهذا "ركز كينز " على الآثار المترتبة على الاستثمار مجال الطلب الكلي الفعال.[1]

3. النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر:

تسمى كذلك النظرية الحديثة للنمو بنظرية النمو الداخلي، وقد ظهرت هذه الأخيرة في منتصف الثمانينات، وهي تبحث عن تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم، وهذا بدون المرور بالعوامل الخارجية، ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابتا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.[2]

[1] حراث حنان، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (1990-2013)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص قتنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، دقعة 2014-2015، ص ص 38-39.

[2] نسيمة ثابت، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، دفعة 2015-2016، ص 27.

أ. نظريات مراحل النمو لوالت روستو:

إن أهمية ما جاء به لوالت روستو حول النمو الاقتصادي وذلك في كتابه مراحل النمو الاقتصادي سنة 1960 هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية.

وجاءت أبحاث روستو على هذا الشكل حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، وجاءت لتفسر إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل:

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** وتتميز بمحدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية والاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي وكثرة الصراعات والحروب القبلية.
- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي مرحلة انتقالية تتميز بظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة والنقل وتطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة.
- **مرحلة الانطلاق:** تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي إلى حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى، وتتميز بروح الابتكار والتجديد وارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- **مرحلة السير نحو النضوج:** وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة إبتداءا من سنة الانطلاق وتتميز بظهور تكنولوجيا حديثة وارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن.

ب. نظريات ونماذج النمو الداخلي: عملت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو والمعيشة المحققة بين الدول، وكان النموذج النيو كلاسيكي أحد أهم النماذج التي جاءت في هذا الصدد والتي ارجعت اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول إلى العامل التكنولوجي التي تختلف مستويات تأثيره من دولة لأخرى.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر النفقات العامة أحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني التي ترمي إلى تحقيق أهداف سياسة واقتصادية واجتماعية، حيث أن وجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما كذلك الجانب الاجتماعي، حيث تنوعت تقسيماتها وفق عدة معايير أهمها المعيار العلمي والعملي.

ونظرا لازدياد نشاط الدولة وجب عليها مراعاة حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة.

يمكن اعتبار النمو الاقتصادي لنتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية أهمها العمل ورأس المال، التكنولوجيا تؤثر على حجم الناتج الوطني ومن ثم على النمو.

وقد حاولت مختلف النظريات في تفسير عملية النمو بدءا من المدرسة الكلاسيكية التي اعتمدت بشكل أساسي على تراكم رأس المال وتقسيم العمل كمصدر رئيسي للنمو، حيث أكد شومبيتر على أهمية الابتكار وكذا عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ناحيةّ أخرى فقد أكد التحليل على فعالية الانفاق العام في التأثير إيجابيا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعالجته الاختلالات الاقتصادية على المدى القصير عن طريق مضاعفة الانفاق، أما سولو فقد أضاف بعدا جديدا لهذه النظريات بإدخال عنصر التقدم التكنولوجي كمصدر للنمو الاقتصادي على المدى البعيد.

الفصل الثاني

دور الانفاق العام في النمو الاقتصادي في الجزائر

خلال الفترة 2000-2022

تمهيد:

اختلفت المدارس الاقتصادية عبر العصور في الدور الذي يمكن أن تتدخل الدولة من خلاله في النشاط الاقتصادي، فمنهم من نادت إلى ضرورة هذا التدخل ومنهم من دعت إلى الحرية الاقتصادية، ومن بين هذه المدارس الكينزية، إذ يمكن للدولة من خلال أدوات السياسة المالية وعلى رأسها الانفاق العام أن تحدد معالم السياسة الاقتصادية الخاصة بها.

ويعد الانفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول النامية في تحديد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وهذا بتوفير الموارد المالية وتوجيهها نحو المجالات التي من شأنها أن توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعد على تحقيق التنمية الشاملة.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي سعت من خلالها سياستها الانفاقية إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة حيث بدأت سنة 2000 بوضع برامج خماسية خصص لها غلاف مالي غير مسبوق بدأ بالبرنامج الخماسي لدعم النمو 2001-2005 والذي خصص أساسا لدعم البنية التحتية ووضع الأسس للشروع في العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وبعدها برنامج 2005-2009 للإنعاش الاقتصادي والذي وجد أمامه أرضيه صلبة مهد لها البرنامج الذي سبقه، فكان دوره عبارة عن مواصلة الأهداف المسطرة من قبل مع التركيز على تحديد الأولويات خاصة في مجال التشغيل والسكن وفك العزلة إلى غير ذلك، وبعدها تم إدراج البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي خصص له ما يقارب 21214 مليار دج، كما تبنت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي واجه مشاكل كبيرة في التمويل بسبب تراجع أسعار البترول وقد تم إدراج هذه البرامج بهدف تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: أهداف ومضمون برامج الانفاق العام للفترة 2000-2022

عرفت الجزائر في بداية الألفية الثالثة العديد من البرامج التنموية والتي سطرت في شكل خماسية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية وهذا بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014) وصولا للبرنامج الخماسي (2015-2019) وأخيرا مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024)

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد وضع هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف هي: [1]

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجات الضرورية للسكان.
- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية
- خلق مناصب شغل والسعي نحو الحد من البطالة
- دعم التوازن الجهوي وتطوير الريف

حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج وجهت بشكل عام لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية خاصة في مجالات الري، النقل والهياكل القاعدية، بالإضافة إلى التنمية المحلية والتنمية البشرية وتحسين المستوى المعيشي للسكان، بالموازاة قامت الحكومة بعدة إجراءات لإصلاح المؤسسات الوطنية ودعمها [2].

لقد تضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أربعة برامج قطاعية خصصت لها مبالغ مالية مهمة نوضحها في الجدول رقم (01) فيما يلي:

---

[1] ميهوبي مسعودي (2017) دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ("159 ص)

[2] نبيل بوفليح (2013) دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية العدد 09 (ص 47)

الجدول رقم 1: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004م)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001م، ص 87.

يوضح لنا الجدول مدى أهمية المبالغ المخصصة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والمقدرة بـ 210.5 مليار دج أي ما يعادل 40.1% من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ككل، وهو ما يعكس نية الحكومة في تدارك العجز والتأخر المسجل في القطاع وجعله أداة لإنعاش المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار سواءا كانت محلية أو أجنبية.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع التنمية المحلية والبشرية الذي استفاد من مبلغ 204.2 مليار دج، وهو ما يعادل نسبة 38.8% من المبلغ الإجمالي للبرنامج مما يعكس من جهة أخرى رغبة الدولة في رفع مستوى التنمية البشرية وتحسين المستوى المعيشي من خلال التنمية المحلية خاصة في الأرياف المعزولة.

غير أن قطاع الفلاحة والصيد البحري لم يخصص له سوى مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج لأن قطاع الفلاحة سبق له أن استفاد من برنامج مستقل خاص به سنة 2000م (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية) وما هذا المبلغ سوى دعم له.

يبقى مبلغ 45 مليار دج الخاص بدعم الإصلاحات فقد وجه أساسا لترسيخ الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والرامية بشكل خاص لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة.

لقد تميزت فترة تنفيذ هذا البرنامج بإنعاش اقتصادي مكثف رافقته استعادة الأمن على مستوى الوطن بشكل ملحوظ، مما أدى إلى نتائج إيجابية كبيرة نذكر منها:"

- قدر الاستثمار الإجمالي بما فيه خارج هذا البرنامج 3700 مليار دج، منها حوالي 2350 مليار دج وجهت للإنفاق العمومي.
- نمو مستمر بمتوسط 3.8% طوال هذه الفترة حيث بلغ 6.8% سنة 2003.
- تراجع نسبة البطالة من 29% إلى 24%
- إنجاز كم هائل من المنشآت القاعدية وبناء وتسليم 700.000 مسكن في مختلف الصيغ.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

عن تحسن الوضع المالي بعد الارتفاع المذهل الذي سجله البترول سنة 2004 والذي بلغ 38.5 دولار للبرميل، بالإضافة إلى المؤشرات الإيجابية التي حققتها سياسة الإنعاش الاقتصادي آنذاك، قررت الجزائر مواصلة هذه السياسة من خلال برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي تمتد فترته من 2005 إلى 2009 بغية تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة
- تحسين مستوى معيشة الأفراد خاصة في الجانب الصحي، التعليمي والأمني
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية خاصة فيما يتعلق بتسهيل المواصلات وانتقال السلع وعوامل الإنتاج
- رفع معدلات النمو الاقتصادي وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف المسطرة سابقا

وخصص لهذا البرنامج مبلغ 4202.7 مليار دج وزعت على خمسة برامج فرعية كما يوضحها الجدول رقم (02): في ما يلي:

الجدول رقم 2: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

البرامج الفرعية	المبلغ المخصص	النسبة المئوية
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
- السكن	555	
- التربية والتعليم والتكوين المهني	399.5	
- تنمية البلديات	200	
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز		
- باقي القطاعات	192.5	
	311.5	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703.1	%40.5
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.5	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
1. برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203.9	%4.8
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
- البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
2. برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة:	50	%1.2
- الإعلام والاتصال		
المجموع	4202.7	%100

المصدر: تقرير الحكومة الخاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)م

ما ميز هذه الفترة، قيمة المبالغ المالية المخصصة والتي لم يسبق للجزائر وأن اعتمدتها من قبل، فبالإضافة إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي خصصت له الدولة

مبلغ 4202.7 ميار دج كما ذكرنا سابقا، تم بالموازاة وضع برنامجين ىخرين جهويين: أحدهما خاص بمنطقة الجنوب بغلاف مالي 432 مليار دج، وبرنامج آخر خاص بمنطقة الجنوب بغلاف مالي 432 مليار دج وبرنامج آخر خاص بمنطقة الهضاب بغلاف مالي قدره 668 مليار دج زيادة على المشاريع المتبقية من المخطط السابق والتي خصص لتكملتها 1071 مليار دج، يضاف لها الصناديق الإضافية بمبلغ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بمبلغ 1140 مليار دج ليكون المجموع النهائي 8704.7 مليار دج، غير أن أهم ملاحظة في خضم المبالغ المالية المخصصة لهذه الفترة هي اعتماد لخطة نمو غير متوازن لصالح رأس المال الاجتماعي والمنشآت القاعدية التي تجاوزت نسبتها 86% من الاعتمادات المقررة في حين أن التنمية الاقتصادية لم تتجاوز نسبتها 8% فقطاع الصناعة مثلا الذي يعول عليه في استيعاب النسبة الكبيرة من الفئة النشيطة كان حجم اعتماده أقل من اعتماد قطاع الثقافة. [1]

المطلب الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)

لقد كان لارتفاع سعر البترول خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى 80 دولار للبرميل وما نتج عنه من احتياطي صرف تجاوز 162 مليار دولار، وفائض في التمويل تجاوز 345 مليار دج، أثر كبير في اعتماد اكبر برنامج انعاش اقتصادي، حيث تجاوز مخصصة الأولى 21234 مليار دج والذي تم توزيعه كما يلي:

- تخصيص 11534 مليار دج لإطلاق مشاريع

وبشكل عام يمكن تحديد أهداف هذا البرنامج كما يلي:

- مواصلة دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- التركيز على التنمية البشرية كأداة لمواصلة مسار إعادة الاعمار الوطني
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

[1] ميهوب مسعودي (2017) دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015) رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مسيلة (ص 163)

- توجيه قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن المناطق النائية
- تطوير قطاع البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

وقد تضمن هذا البرنامج عدة برامج فرعية نوضحها في الجدول رقم 03.

الجدول رقم 3: مخصصات البرامج القطاعية لبرنامج التنمية الخماسي الأول (2010-2014)

البرامج الفرعية	المبلغ المخصص	النسبة المئوية
• **برنامج التنمية الاجتماعية:** التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة والمجاهدين	10511	%49.5
• **برنامج تطوير المنشآت القاعدية:** - الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ والقطارات. - النقل: السكك الحديدية، المحطات البرية الجديدة. تهيئة الإقليم بما فيها المدن الجديدة.	6688.7	%31.5
• **برنامج تحسين الخدمة العمومية:** العدالة، المالية، العمل والتجارة	1732.7	%8.16
• **برنامج التنمية الاقتصادية:** الفلاحة والتنمية الريفية، القطاع الصناعي العمومي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	1635	%7.7
• **برنامج مكافحة البطالة:**	382	%1.8
• **برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة:** الإعلام والاتصال.	284.6	%1.34
المجموع	21234	%100

المصدر: تقرير الحكومة الخاص ببرنامج التنمية الخماسي الأول (2010-2014م).

من خلال هذا الجدول نلاحظ استمرارية الدولة في التوجه نحو التنمية الاجتماعية وتطوير البنى التحتية بنسبة 81% من القيمة الاجمالية للبرنامج المخصص لهذا البرنامج، بينما التنمية الاقتصادية لم يخصص لها سوى 7.7% منه، وهو ما يعكس استمرارية النمو اللامتوازن حيث تم التركيز على القطاعات غير الإنتاجية وإهمال القطاعات الإنتاجية بهدف شراء السلم الاجتماعي والمحافظة على الأمن العام وهو نفس الخطأ الذي وقعت فيه الدولة في فترة الاقتصاد المخطط حين أعطت للصناعة الثقيلة أولوية كبيرة على حساب القطاعات الأخرى.

المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد (2015-2022)

1. برنامج التنمية الخماسي الثاني (2015-2019):

لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 22100 مليار دج لتحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في ما يخص: السكن، التربية والتعليم، التكوين، الصحة، الماء، الكهرباء والغاز.
- مواصلة عناية خاصة بالتنمية الفلاحية والريفية، وتنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات، واستهداف تحقيق نمو 0.7%.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا.
- تشجيع الاستثمار المنتج للثورة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية من أجل ضمان خدمة عمومية جلية.
- ترقية الشراكة من القطاع العام والخاص سواء كان محلي أو أجنبي.

غير أن انخفاض البترول في سبتمبر 2014 من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار للبرميل سنة 2015 دفع بالدولة للجوء لسياسة التمويل بالعجز الذي يعتمد على الاحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط وكذا سياسة التمويل غير التقليدي سنة 2017م، وأن الاعتماد على هكذا سياسة دفع بالحكومة إلى إعادة النظر في المشاريع المبرمجة خلال هذا المخطط حيث تم الاحتفاظ بالمشاريع ذات الأولوية القصوى مثل: السكن، الصحة، التربية وغيرها والاستغناء عن المشاريع الأخرى غير ذات الأولوية خاصة تلك التي لا تؤثر في النمو بشكل مباشر.

وعلى الرغم من عجز ميزان المدفوعات وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي وتراجع النمو في قطاع المحروقات بقي معدل نمو الاقتصادي إيجابيا خلال سنة 2019 بنسبة أقل من 1% وانخفضت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات إلى 2.4% مقارنة ب 3% سنة 2018م.

لقد كان معدل النمو المحتشم هذا مقارنة بنسبة 2018م مدفوعا بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية والصناعة والخدمات، حيث سجل قطاع الفلاحة نسبة نمو 2.7% سنة 2019م، مقابل 3.5% سنة 2018م، بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية بنسبة نمو 3.8% وهو معدل ثابت مقارنة بسنة 2018.

أما من حيث الاستثمار بشكل عام فإن التطور في حجم تكوين رأي مال الثابت الإجمالي فقد بلغ 1% سنة 2019م مقارنة ب 3.1% سنة 2018م ليبلغ 7904.6 مليار دج سنة 2019م مقابل 8211 مليار دج سنة 2018م.

خلاصة القول أن الجزائر أصبحت تعيش أزمة اقتصادية تعد الأشد منذ عقدين من الزمن، عقب تراجع أسعار النفط والغاز وأزمة انتشار فيروس كورونا والتي فرضت اتخاذ إجراءات احترازية وتقشفية زادت متاعب الاقتصاد الجزائري المعتمد بشدة على عائدات النفط.

2. مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020-2024):

توجهت دولة الجزائر نحو الاهتمام بالمناطق الهشة والمحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي 2010-2024 حيث سطرت إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج إلى جانب 859.19 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار دج الذي يتوف على التمويل في الوقت الحالي، كما نلاحظ أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ الحصة الأكبر من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة حيث تحتل المرتبة الأولى 3216 مشروع، وهو ما يمثل نسبة 25.04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبمبلغ إنجاز قدره 67.73 مليار دج ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بالماء الشروب ب 2465 مشروع أي ما يعدل 19.19% من إجمالي المشاريع المبرمجة وبمبلغ إنجاز قدره 30.66 مليار دج، أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي قد احتل المرتبة الثالثة ب 1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة 13.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبمبلغ إنجاز قدره 11.49 مليار دج، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط

بالكهرباء ب 1352 مشروع أي ما يعدل 10.52% من إجمالي المشاريع المبرمجة وبمبلغ إنجاز قدره 16.77% مليار دج وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي ب 41 مشروع تنموي ممول أي ما يعادل 0.31% من إجمالي المشاريع المبرمجة بمبلغ إنجاز قدره0.39 مليار دج، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال ب 3 مشاريع فقط وبمبلغ إنجاز قدره 0.058 الخاص بمكافحة زحف نسبة 0.02% من إجمال المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024). [1]

الجدول رقم 4: المشاريع التنموية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

القطاعات الفرعية	العدد	المبالغ (مليار دج)
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	9998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإثارة العمومية	693	4.75
الصحة الجوارية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	**12841**	**188.42**

المصدر: بن معتوق صابير، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021، ص 294.

[1] بن معتوق صابر (2021) قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي -2020-2024)، مجلة السياسة العالمية، 5 (01)، ص 294.

وكانت أهم محاور هذا المخطط:

أ. التجديد الاقتصادي وضبط ثنائية (البطالة والتشغيل): يرتكز مخطط الحكومة على تبني الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية المتمثلة في هيكلة قطاع الاقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص عمل وتشجع على الإدماج وتثمين جميع موارد البلد مع العمل على إنشاء مناخ عمل شقاق.

ويتصف هذا النموذج بكونه يعتمد على اقتصاد المعرفة وتحول الرقمي السريع، كما تمثل سياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة أحد أهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020-2024 حيث تسعى الحكومة في المدى القصير إلى تقليص البطالة إلى حدود 10"، كما تطرق البرنامج على دعم استحداث النشاطات خاصة تلك المنشة لمناصب العمل في قطاعات أساسية مثل الصناعة، الرقمنة والسياحة والصناعة التقليدية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.[1]

ب. قطاع المالية: تضمن جملة من الإصلاحات حسب البرنامج الإنعاش تمثل فيما يلي: [2]

- تسريع عملية الإصلاح القطاع فيما يتعلق بالنظام المصرفي.
- منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها.
- مواصلة عملية إحداق الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة.
- الحد من مستوى الواردات في مجال الخدمات، وكذا في النقل البحري للسلع قصد تخفيض في فاتورة الواردات.
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من الالتزام بوضع وسادة الأمان.

[1] عبد القادر روشو (2021)، الاقتصاد الجزائر في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19"، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد، 02/12/ صفحة 165.

[2] خمخام عطية وعلي جودي محمد (2021)، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 7 (01)، ص 365.

- منح البنوك إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدول عملائها التي تأثرت حسب تقديرها بالظروف لتي سببها الوباء.

ج. تمويل الاستثمار عبر تطوير نظام وطني للاستثمار في المرافق العامة:

ذلك من خلال تحسين كفاءة الاستثمار العام ونوعية البنية التحتية من خلال تعزيز الصندوق الوطني لتجهيزات التنمية على غرار تنويع مصادر تمويل المعدات من خلال تفضيل الشراكة بين القطاع العام والخاص.[1]

د. الرقمنة وتطوير نظام إحصائي جديد: من المحاور الرئيسية استكمال تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية من أجل محاربة البيروقراطية وتعزيز أداء الشركات والإدارة وبالتالي الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك تهدف أيضا إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار مما يسمح بظهور التجمعات الصناعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

هـ. قطاع الصناعة الصيدلانية: حيث تم وضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلانية وشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية والعمل على تسريع دخول الوحدات الجديدة التي يفوق عددها 40 وحدة كما توقع اقتصاديا استيراد قرابة مليار دولار من المنتجات الصيدلانية في 2021 كما تم فسح المجال لتطوير الصناعة الصيدلانية الموجهة لتلبية الاحتياجات الوطنية لمستوى 70%.

و. قطاع الفلاحة: سطر له هو الآخر برنامج ذو أولوية يتعلق بالمسائل ذات الطبيعة الاستراتيجية، ويكون التأثير مباشرا محدد بين 2020-2022 و2024 يتضمن ما يلي:

- تنمية الزراعة الصحراوية والمناطق الجبلية.
- تطوير الأنواع الزراعية شديدة التحمل.
- كهربة قطاع والاستخدام الرشيد للأراضي الزراعية.

[1] حبيب كريمة وزقرير عادل (2018)، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديد للنمو آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " (5) ص 23.

- تحديث الزراعة من خلال تعزيز سلاسل القيمة.
- تعزيز أنظمة الصحة البناتية والتقنية البناتية وتعزيز النظم البيطرية.
- تحسين الوصول إلى التمويل وإدارة الأموال العامة وتعزيز الزراعي من خلال علامات الجودة المميزة المرتبطة بالأصل والزراعة العضوية والحفاظ على التراث الجيني (بتك الجينات).

المبحث الثاني: تطور ودور الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

إن الجزائر كباقي دول العالم تواجه عدة تحديات اقتصادية واجتماعية، فهي تسعى منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الشاملة وحل جميع مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بجميع قطاعاتها لذلك سنحاول في هذا المبحث القيام بقراءة وتحليل أهم التطورات التي حدثت على مستوى الانفاق العام وكذا التطورات التي حدثت على النمو الاقتصادي في الجزائر ومؤشراته من خلال الإنفاق العام للفترة 2000-2022.

المطلب الأول: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

شرعت الجزائر منذ 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها وخصوصا في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط والجدول التالي يبين لنا تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الجدول رقم 5: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	تطور الانفاق العام في الجزائر (الوحدة: دينار جزائري)
2000	5718490000000
2001	6372610000000
2002	7141560000000
2003	7525690000000
2004	8126450000000
2005	8629790000000
2006	9016470000000
2007	9890810000000
2008	10925700000000
2009	13523200000000
2010	14851000000000
2011	13523200000000
2012	14851000000000
2013	15678900000000
2014	16224400000000
2015	16729200000000
2016	17085800000000
2017	17626000000000
2018	18047300000000
2019	18403600000000
2020	16927600000000

المصدر: البنك الدولي، احصائيات الجزائر على الموقع: http://www.mf.gov.dz

الشكل رقم 3: تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

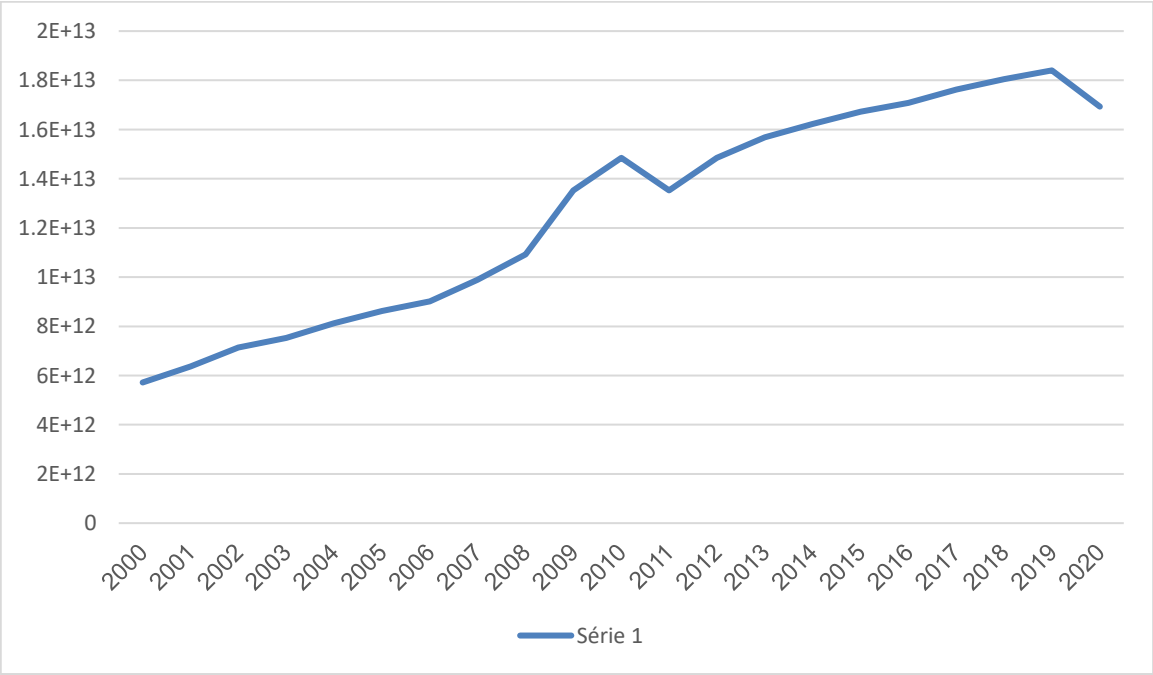

المصدر: البنك الدولي، احصائيات الجزائر على الموقع: http://www.mf.gov.dz

من خلال المنحنى البياني أعلاه وباستقراء أهم التطورات التي عرفتها سياسة الانفاق العام في الجزائر يمكن إلقاء الضوء على أهم نقاط الزيادة والنقصان للنفقات العامة خلال فترة الدراسة ومن ثم التطرق إلى تحليل أهم أسباب تلك التطورات، إذ نلاحظ حدوث ارتفاع في مستوى الانفاق العام في الجزائر وذلك تزامنا مع الارتفاع المسجل في أسعار البترول وبالتالي ارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية التي تعتبر مصدر مهم للإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي يسمح للجزائر بتبني سياسة انفاقية توسعية إذ يمكننا تقسيم تحليل تطور الانفاق العام عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: (من سنة 2000 إلى 2004): في هذه الفترة شهدت النفقات العام تزايد مستمر حيث سجلت في سنة 2000 انفاق يقدر بـ 5718490000000 دج ليصل في سنة 2002 إلى مبلغ يقدر بـ 7141560000000 دج حيث زاد بمعدل تطور بنسبة تقدر بـ .%2.68

أما سنة 2004 بلغ الانفاق العام مبلغ يقدر بـ 8126450000000 دج بنسبة ارتفاع تقدر بـ 3.05%، وقد كانت هذه النفقات في ظل تنفيذ الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك من خلال تخصيص موارد مالية من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات، والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوربي.

المرحلة الثانية: (من سنة 2005 إلى سنة 2008): لقد عرفت هاته الفترة تخصيص ميزانية ضخمة وذلك يعود أساسا لتسطير الدولة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث وصل الانفاق العام إلى مبلغ قدر بـ 8629790000000 دج سنة 2005، اما في سنة 2006 فقد شهدت عملية التسديد المسبق للديون الخارجية وقد تم تخفيضها إلى حوالي 9016470000000 دج بمعدل ارتفاع قدر بنسبة 3.38%، أما سنة 2007 شهدت ارتفاع في الانفاق فاق النسبة التي سبقت حيث قدر بمبلغ 9890810000000 دج، لتشهد سنة 2008 ارتفاع فاق كل السنوات السابقة بمبلغ قدر بـ 10925700000000 دج بنسبة ارتفاع قدرت بـ 4.09% وهذا الارتفاع راجع بسبب محاولة الدولة تحسين ظروف معيشة السكان باعتباره هدف من أهداف الرئيسية لبرنامج التكميلي لدعم النمو وذلك بتوفير السكان وانشاء المزيد من الأقسام والمطاعم الدراسية قصد تحسين ظروف التمدرس، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية ومنشآت الرياضية والثقافة.

المرحلة الثالثة: (من سنة 2009 إلى سنة 2014): شهدت سنة 2009 ارتفاعا في حجم الانفاق العام حيث قدر المبلغ في هذه السنة بـ 13523200000000 دج لينتقل إلى سنة 2011 إلى المبلغ 13523200000000 دج كنوع من الاستقرار في الانفاق العام، وذلك راجع إلى زيادة إيرادات الخزينة العمومية من جراء ارتفاع أسعار البترول وتبني الجزائر للبرنامج الخماسي للتنمية، أما سنة 2013 فارتفع الانفاق العام بمبلغ قدر بـ 15678900000000 دج بنسبة تطور قدرت بـ 5.88%.

المرحلة الرابعة: (من سنة 2015 إلى سنة 2019) أما سنة 2015 فقدر مبلغ النفقات بـ 16729200000000 دج، ولقد عرفت هذه السنة انخفاض على مستوى أسعار البترول إلى أن النفقات استمرت في ارتفاعات طفيفة وذلك بسبب تبني الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث غطى هذا البرنامج العمليات الاستثمارية العمومية، وتميزت هذه الفترة بتراجع مداخيل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد الانفاق العام حيث جاء هذا البرنامج في ظروف مالية جد صعبة مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تطبق والتي ليست من الضروريات حيث قررت غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير المشاريع الاستثمارية العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، لتبلغ النفقات في سنة 2017 مبلغا قدر بـ 1726000000000 دج لتصل سنة 2019 إلى مبلغ قدر بـ 18403600000000 دج بمعدل تطور قدر بنسبة 6.90% وذلك راجع لدخول الجزائر في مرحلة تقشف ودخول في تدهور اقتصادي وعجز مالي كبير مما أدى إلى إعادة النظر في سياستها الانفاقية والبحث عن استراتيجيات وحلول والاعتماد على مصادر بديلة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية وكذا تقلبات السياسة ونهوض الشعب الجزائري في مسيرات وحراك بحثا عن التغيير.[1]

أما في سنة 2020: انعرج الانفاق العام في هذه السنة في الانخفاض ليبلغ 16927600000000 دج وذلك اثر التداعيات الوبائية الناتجة عن فيروس كورونا فجل النفقات توجهت لقطاع الصحة وكذا التحويلات الاجتماعية لدعم العائلات المعوزة وبعض النشاطات والحرف التي تضررت من الحجر الصحي وسجلت ارتفاعا بنسبة 29.9% سنة 2022 لتبلغ 9660 مليار دج.

المطلب الثاني: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

لقد مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل تتماشى مع تطور الاقتصاد في الجزائر في ظل وصاية الهيئات المالية الدولية إلى الإنعاش الاقتصادي، وسوف نقوم بتتبع أهم

[1] وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة، وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020، ص 118، ص 120.

التطورات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000-2020) من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 4: يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

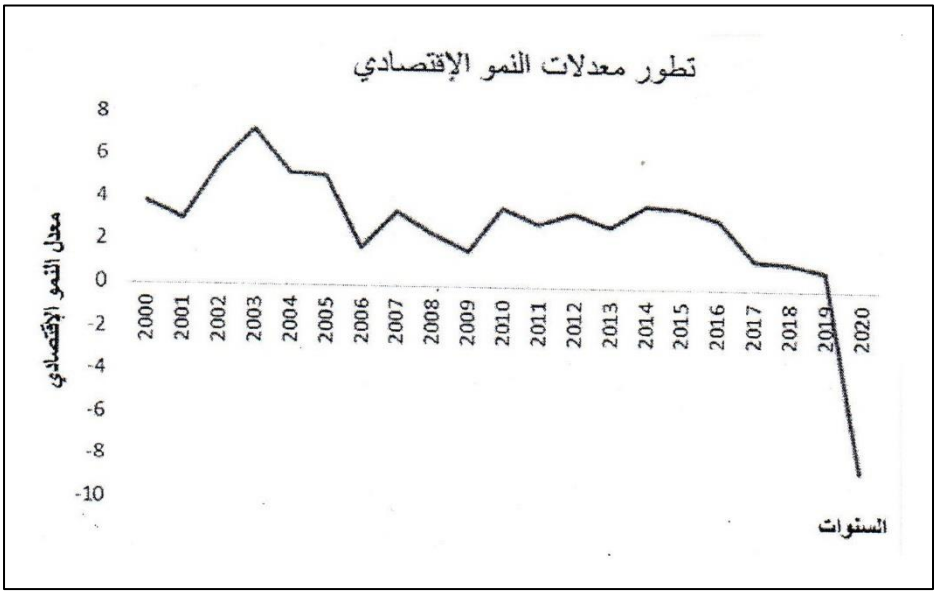

المصدر: البنك الدولي، إحصائيات الجزائر من الموقع: http://www.mf.gov.dz

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه تذبذبات على مستوى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) حيث يمكن تتبعها وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى من سنة (2000) إلى سنة 2004 شهدت انخفاض على مستوى النمو الاقتصادي خلال سنة 2000 وسنة 2001 بمعدل 3.8.8% إلى 3% على التوالي يفسر بالانخفاض في حجم الاستثمارات سواء كانت عامة أو خاصة بسبب نقص في الميزانية لانخفاض في الأسعار البترولية آنذاك، ليرتفع بعدها سنة 2002 إلى 5.6% وذلك راجع للارتفاعات الحاصلة في أسعار البترول التي أدت إلى إنعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي من أهدافه الأساسية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ليرتفع بعد ذلك إلى أعلى مستوياته سنة 2003 ليبلغ 7.2% إلا أنها تراجعت سنة 2004 إلى معدل بلغ 5.2% ويرجع ذلك إلى التحسن الملحوظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات خلال سنة 2001 إلى غاية سنة 2003 التي إرتفعت بأكثر من 10%.

المرحلة الثانية من سنة 2005 إلى سنة 2009 لقد تزامنت هذه الفترة مع مواصلة الجزائر سياستها الانفاقية التوسعية بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي سنة 2005 تراجعا طفيفا حيث بلغت 5.6% إلا أنها شهدت انخفاضا رهيبا سنة 2006 ليبلغ معدل النمو الاقتصادي في الجزائر إلى 1.7% مرتبطا بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة أعمال الصيانة وانخفاض الطلب على النفط والغاز من قبل الدول الأوروبية، ليتحسن نوعا ما سنة 2007 محققا معدل قدر به 3.4%، ليتباطأ مجددا سنة 2008 نتيجة الانخفاض القوي الذي سجلته أسعار النفط في الربع الأخير من سنة 2008 وكذا تسجيل انخفاض هام على المستوى الفرعي لتمييع الغاز الطبيعي وإنتاج النفط الخام وذلك على إثر تداعيات الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري الذي عصف باقتصاديات جل دول العالم، وكل هذه الأسباب حالت دون تطور معدل النمو الاقتصادي الوطني، ليستمر في الانخفاض سنة 2009 بمعدل قدر بـ 1.6% راجع لنفس أسباب السنة الفارطة.

المرحلة الثالثة من سنة 2010 إلى سنة 2014: لقد تزامنت هذه الفترة مع تجسيد الدولة لبرنامج التنمية الخماسي حيث تميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على إستقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخيلها بسب تراجع الطلب العالمي على الخام، حيث تسارع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة سنة 2010 بنسبة 3.6%، إلا أنه تباطأ سنة 2011 حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 2.9% وذلك بسب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والأشغال العمومية، ليعرف انتعاش طفيف سنة 2012 بمعدل قدر بـ 3.4% لينتكس سنة 2013 بمعدل 2.8% وذلك راجع لعدم التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء التي لم تستطيع رفع الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات الذي عاش مرحلة ركود ،قوي ليشهد النمو الاقتصادي سنة 2014 انتعاشا ملحوظا حيث ارتفع بنسبة قدرت بـ 3.8% وهو منجر من طرف أغلب القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع المحروقات الذي شهد ركودا للسنة التاسعة على التوالي.

المرحلة الرابعة من سنة 2015 إلى سنة 2019: عرفت سنة 2015 انخفاضا طفيفا في معدل النمو الاقتصادي قدر بـ 3.7% واستمر في الانخفاض سنة 2016 بمعدل نمو قدر بـ 3.2%، لينعرج وينخفض انخفاضا رهيبا ومتتالي خلال السنوات الثلاث 2016-2017-2018 بمعدلات نمو قدرت بـ 1.3%، 1.2 % 0.8 % على التوالي وذلك راجع بسبب انخفاض العائدات البترولية وانخفاض الطلب عليها، بالرغم من تطبيق الدولة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي حال دون تطور النمو الاقتصادي في البلاد وذلك بسبب العسر المالي الواقع خلال هذه الفترة، حيث تميزت بتجميد عدة مشاريع وكذا تجميد التوظيف وذلك بسبب التقشف الحكومي في الإنفاق من أجل خفض العجز في الميزانية ليشهد بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي سقوطا حادا سنة 2019 راجع لنفس الأسباب السابقة الذكر.

أما بالنسبة لسنة 2020: قدرت نسبة النمو الاقتصادي بـ 8,48% وذلك بسبب وباء كورونا وما أحدثه في الاقتصاد العالمي من غلق مؤسسات سواءا كانت اقتصادية أو غيرها من أجل إحتواء الوباء والحد من إنتشاره، والذي أدى إلى انخفاض رهيب في الطلب العالمي للمحروقات وكذا التراجع الحاد في الصادرات مما حال دون تطور معدل النمو الاقتصادي الوطني.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال برامج الاتفاق العام للفترة 2000-2022.

إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الكلي في الدعم الذي توله الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحية، وهي برامج تسعى إلى انعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو خارج الميزانية وسنتناول مؤشرات النمو الاقتصادي لكل برنامج.

1. مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

أ. القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم 6: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	34.15	32.65	35.56	37.72
الزراعة	7.74	9.22	9.81	9.44
الصناعة خارج المحروقات	7.45	7.46	6.76	6.31
البناء والأشغال العمومية	8.49	9.06	8.47	8.26
الخدمات	21.8	22.24	21.19	20.08
باقي القطاعات	18.37	19.37	18.23	17.08

المصدر: صالحي ناحية، عناش فتحية، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام"، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر أيام 11 - 12 مارس 2013، ص 10.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خصص لكل قطاع ما يلي:

أ. القطاع الزراعي: حصل القطاع الفلاحي على مبلغ 55.9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على السنوات الأربعة، وقد حقق هذا القطاع معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا وذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية حيث سجل ما يقارب 7.74% سنة 2001 إلا أنه ارتفع سنة 2002 إلى حدود 9.22% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع، ونظرا لتحسن الظروف المناخية إضافة إلى زيادة الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 9.81 وعاود الانخفاض إلى 9.44%.

ب. قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7.45% و6.31% سنة 2004 وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية حيث اقتصر دورها في دعم لهيئة المناطق الصناعية.

ج. قطاع البناء والأشغال العمومية: يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي لهذا، شهد القطاع قفزة نوعية وهو ما انعكس إيجابا على هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004 حيث انتقلت نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام من 8.49 % إلى 9.06% إلى 8.47% ثم 8.26% في سنوات، 2001-2002-2003-2004 على التوالي.

د. قطاع المحروقات: تلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في 2001 كانت 34.15 % ثم انخفضت إلى 32.65% في 2002 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول، وبعدها عودة الارتفاع إلى 37.72 % سنة 2004.

هـ. قطاع الخدمات: لقد كان لهذا القطاع ثاني أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث ارتفع من 21.8 سنة 2001 إلى 22.24 % سنة 2002، بعدها انخفض ليصل إلى 21.19 سنة 2004.

بالإضافة إلى الأثر الايجابي على المؤشرات الاقتصادية.

2. مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

- **القطاعات الاقتصادية:**

يمكن إجمالها في القطاعات التالية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 7: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2009.

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	44.33	45.59	43.67	45.14	31.03
الزراعة	7.96	7.53	7.52	6.43	9.24
الصناعة خارج المحروقات	5.53	5.27	5.12	4.69	5.72
البناء والأشغال العمومية	7.46	7.91	8.81	8.64	10.92
الخدمات	20.08	19.94	20.64	19.93	23.80
باقي القطاعات	14.91	13.76	14.24	15.71	19.29

المصدر: صالحي ناحية، عنتش فتحية، "أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام"، لملتقى الدولي حول تقييم اثر برنامج الاستثمارات العامة وانعكاسالها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014-2018، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر أيام 11-12 مارس 2013، ص 10 .

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- **قطاع الزراعة:** خصص لهذا القطاع ما قيمته 3000 مليار دج، حوالي خمسة أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالغم من هذا إلا إن معدلات النمو بقيت أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2003 2008 إلى أن شهدت تحسن سنة 2009 وصل 9.24%.

كما حقق المخطط في محال استحداث مناصب الشغل (2005-2009) عدد معتبر من المناصب.

- **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متذبذبة في إجمالي الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2005 نسبة 5.53% ووصلت بعدها الانخفاض حتى 2008، وبعدها ارتفعت ولكن بنسبة قليلة قدرت ب: 5.72 % سنة . هذا راجع إلى عدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية، حيث اقتصر دورها في دعم وتهيئة المناطق2009، والصناعية.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي حصلت على مخصصات مالية معتبرة وهو ما انعكس على القطاع خلال الفترة 2005-2009 إلى أنها كانت متذبذبة نوعا ما، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2009 وصلت إلى 10.92%.
- **قطاع المحروقات:** نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بنسبة 44.33%سنة 2005، ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 45.69%، أما سنة 2007 انخفضت إلى 43.67 % ثم تعود للارتفاع والانخفاض بنسبتي 45.14% و31.03 سنتي 2008-2009 على التوالي وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية واختلالات العرض والطلب على البترول.
- **قطاع الخدمات:** لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات حيث تلاحظ نسبة انتقال مساهمته من 2008 إلى 23.80% في سنتي 2005-2009، هذا راجع إلى انفتاح مختلف الأسواق وتحرير مبادلات وزيادة وسائل النقل والاتصال.

و قد جاء الأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة المتمثلة في :

3. مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي (2010-2014):

- **القطاعات الاقتصادية:**

نتيجة تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014 نجد أن معدل النمو في ارتفاع نسبي ومتقارب إلا أن هذا الأخير كان له أثر على القطاعات الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية، والتي توضحها فيما يلي:

الجدول رقم 8: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2013.

السنوات / المؤشرات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة	617.4	663.8	728.6	765.4
بناء وأشغال عمومية	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
قطاعات أخرى	7063.5	8429.5	9501.6	10365.3

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

أ. **قطاع المحروقات:** نلاحظ أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد من 2010 الى 2012 ليصل إلى 55364 مليار دج في 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وعند انخفاضه سنة 2013 تراجع بذلك ليصل إلى49680.

ب. قطاع الفلاحة: إن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر حيث كان 1015.3 مليار دج سنة 2010 ليصل إلى 1627.8 مليار دج سنة 2013 نتيجة تحسن المناخ إضافة إلى زيادة الدعم الفلاحي.

ج. قطاع الصناعة: قيمة مساهمة قطاع الصناعة في ارتفاع في سنوات تطبيق البرنامج ليصل إلى 765.4 مليار دج سنة 2013 إلا أن قيمته ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع .

د. **بناء الأشغال العمومية:** يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث انتقلت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الخام من 1257.4 مليار دج إلى 1620.2 مليار دج في سنوات 2013.2012.2011,2010 على التوالي.

أما فيما يخص باقي القطاعات نجد كذلك أنهما في تزايد حيث كانت قيمة المساهمة 70635 مليار دج سنة 2010 لنصل إلى 10365.3 مليار دج سنة 2013.

4. مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال برنامج النمو الجديد البرنامج الخماسي الثالث للتنمية 2016-2019:

من خلال هذا البرنامج سوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول رقم 9: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016.

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	3.7	3.3
معدل البطالة%	سبتمبر: 11.2	أفريل: 9.9 سبتمبر 10.5
معدل التضخم%	4.78	جانفي 2016/جانفي 2015: 5.04
معدل المدفوعات (مليار دولار)	27.54	- 26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات
(Activité, emploi et 2017 chômage en septembre) و(Indice des prix a la consommation Mois (2017: janvier 2018 décembre) ,, (2017 Les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre)
بنك الجزائر(النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017)

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3 سنة 2016 وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2016، ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار

النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض.

بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

الجدول رقم 10: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017

	2017
معدل نمو الناتج الداخلي الخام %	الثلاثي1: 3.5، الثلاثي2: 1.3، الثلاثي3: 1.4
معدل البطالة%	أفريل: 12.3 سبتمبر: 11.7
معدل التضخم%	12 شهر12/2018 شهر 2016: 5.59
معدل المدفوعات (مليار دولار)	السداسي الأول: -11.06
الدين الخارجي (مليار دولار)	الثلاثي 2: 3.96

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات
(Activité, emploi et 2017 chômage en septembre) و(Indice des prix a la consommation Mois (2017: janvier 2018 décembre (2017 Les comptes nationaux trimestriels 3 eme trimestre),, بنك الجزائر(النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017)

من خلال الجدول السابق يتبين لنا انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.5% في الثلاثي الأول من 2017، إلى 1.3% في الثلاثي الثاني، إلى 1.4% في الثلاثي الثالث عاكسا بذلك الوضعية الصعبة الناتجة عن استمرارية انخفاض أسعار النفط، أما معدل البطالة فقد سجل انخفاضا من 12.3 شهر أفريل إلى 11.7% شهر سبتمبر، في حين بلغ معدل التضخم 5.59% سنة 2017 عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، في حين الدين العام بقى مستقرا في مستوياته المعتادة المريحة في حدود 3.96 مليار دولار.

5. تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2021-2022

حقق الإنتاج الزراعي نتائج جيدة للغاية في سنة 2022 حيث شكل 11.5% من إجمالي الناتج الداخلي وسجل نمو بنسبة 5.8% مقابل انخفاض بنسبة 1.9% في سنة 2021.

- **الصناعة:** بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة 1354.1 مليار دينار سنة 2022 مقابل 1230.8 مليار دينار سنة 2021 بزيادة قدرها 10.02.

لا يزال معدل نمو حجم الصناعة مستقرا سنة 2022 حيث بلغ 5.2% مقابل 5.3% في السنة السابعة.

خلاصة الفصل الثاني:

حملت الجزائر على عاقتها القيام بنهضة شاملة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية التي تمثل السوق الجزائرية من أجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوى ممكن، فقامت بتسطير برامج مختلفة لمدة معينة ابتداء من 2001 حتى 2004 فكانت الثلاثة البرامج التي قمنا بدراستها فمن برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي وبرنامج النمو الجديد سنة 2019 كل هذه البرامج تصب في هدف واحد ألا وهو دعم الاقتصاد وبالتالي دعم النمو الاقتصادي حيث أن هذه المشاريع هي عبارة عن مخططات حكومية مسبقة تقوم بها الدولة عن طريق الانفاق العام في شتى المجالات وتدارك التأخر الفادح الذي عرفته الجزائر من ناحية النمو الاقتصادي والهياكل وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسبب الحقيقي في فشل الكثير من المشاريع التنموية وعدم استدامتها ليس هو نقص أو غياب الانفاق إنما سوء استعمال هذه النفقات وسوء استغلالها إلى جانب ظهور التبذير في النفقات العامة وعدم التحكم فيها واستخدامها في المجالات الغير مخصصة لها.

الخاتـمة

الخاتمة:

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وتلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله، وتبرز أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس الطلب يخلق العرض".

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2009، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، كما نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج والنقائص والاختلالات التي جاء بها كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وفي الأخير نأتي إلى إبراز الآفاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

تم التوصل في إطار الكاري وهذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

1. تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
2. لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد، حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل من ايجابيات وسلبيات دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.
3. تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما تبرز أيضا أهميته.

من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة، أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فهو يجلب من توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية والمحافظة بالخصوص على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي انطلاقا من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

4. يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية، أين تغيب فيها الإحصائيات والبيانات الدقيقة، وكذا بالأساس إلى ضعف أجهزتها الرقابية في الحد من تنامي نشاط السوق الموازي الذي يشكل نسبة جد هامة من اقتصاديات هذه الدول.

5. يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا طرديا بالتلوث البيئي، وهذا ما يشكل عقبة أمام واضعي السياسات الاقتصادية، حيث أن العمل على تحسين النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي يقابل بزيادة في التلوث البيئي، وهو ما يعتبر مساسا برفاهية الأفراد التي تقاس زيادة على المؤشر البيئي، بمؤشرات أخرى غالبا ما تسير في اتجاه عكس معدلات النمو الاقتصادي ونجد منها على الخصوص مؤشر إعادة توزيع الدخول، حيث أن التأثير السلبي للنمو الاقتصادي على توزيع الدخول بين أفراد المجتمع قد يؤدي على المدى المتوسط والطويل إلى بروز أزمة اقتصادية، بحكم أن في ذلك تلاشي للطبقة المتوسطة التي تعتبر ركيزة أي اقتصاد.
6. يعتبر الإنفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهياكل قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كونها تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة لحاجة لاقتصاد لها وليس من أجل الإنفاق فيها وفقط لأن ذلك سوف يعتبر تبذيرا للأموال ويحد من تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي.
7. يؤثر الاستهلاك العام على النمو الاقتصادي بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ أن الأولى أين ينخفض فيها الوعي المصرفي وتقل فيها درجة تطور الأسواق المالية، فإن زيادة الاستهلاك العام لا ينتج عنها إزاحة الاستهلاك الخاص لعدم توجه الأفراد إلى الاستثمار في السوق المالي، بخلاف الدول المتقدمة والتي يعتبر فيها الاستهلاك العام بديلا للاستهلاك الخاص الذي يزاح نتيجة توجه الأفراد إلى الاستثمار في السوق المالي.

8. غياب استراتيجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.
9. غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانياتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.
10. عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.
11. امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام خلال الفترة 2001 2009، حيث تضاعفت قيمتها بين سنتي 2001 و2009 بـ 300%، وهو الأمر الذي ساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد.
12. مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2015 في عودة الإنتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.
13. مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي.
14. التأثير الإيجابي للمخططات التنموية على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة للبرامج لقطاع البناء والأشغال

العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية وهو ما انعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل، الاتصالات والتجارة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ليست علاقة وحيدة الاتجاه أي من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، وإنما هي علاقة ثنائية تبادلية بحيث أن الإنفاق العام من المنظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي وبالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي ومن خلال قانون "واجنر" يؤثر إيجابا على تطور الإنفاق العام، إذ أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يقابلها زيادة في الطلب الكلي تتطلب تدخل الدولة لتلبية جزء من تلك الزيادة برفع حجم إنفاقها العام، لأن عدم رفع الدولة لإنفاقها العام يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما قد يتسبب في أزمة انكماش اقتصادي.

الفرضية الثانية: إن نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال مقارنة ما قد تم تحقيقه من نمو اقتصادي فعلي بما كان يمكن أن يتحقق لو استغلت كافة الطاقات الإنتاجية، لأن هدف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي يهدف بشكل ضمني إلى الاقتراب من حالة الاستخدام التام بغض النظر عن معدل النمو الاقتصادي المحقق، لأن ذلك يعني الاقتراب بالاقتصاد إلى حالة التوازن ومن ثم الحد من البطالة، في حين أن اهتمام السياسة الاقتصادية بالنمو الاقتصادي المحقق وفقط لا: لها بتقدير الوضع الاقتصادي بصورة حقيقية ولا يسمح بإعطاء حكم واقعي عن مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة لأنه لا يأخذ الاستخدام التام كحالة توازن بعين الاعتبار.

الفرضية الثالثة: إن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بصفة موجبة يكون سواء في شكله على استثمارات عامة أو في شكله على استهلاك عام، حيث أنه وكما أن الاستثمارات العامة تؤدي إلى توليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي يتولد عنها زيادة في الطلب تسمح بزيادة مقابلة في جانب العرض، فان الاستهلاك العام يؤدي أيضا إلى توليد دخول جديدة في

الاقتصاد المحلي ولا يعد تبذيرا للموارد، فهو يمثل تكملة لاستهلاك القطاع الخاص ومن ثم يمثل إضافة هامة للطلب الكلي من شأنها توليد استجابة في جانب العرض.

الفرضية الرابعة: يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص، حيث أنه لا توجد إزاحة للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي نتيجة زيادة الإنفاق العام سواء كان استهلاكا خاصا أو استثمارا خاصا، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف أداء ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالجزائر، ومن ثم فان الإنفاق العام جاء ليظهر على انه أداة مكملة لإنفاق القطاع الخاص كي ينمو ويتطور ويتمكن من تعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي، فقد جاء الاستهلاك العام من جهة ليدعم من استهلاك القطاع الخاص الذي يبقى غير كاف لتنشيط الاقتصاد المحلي تماشيا مع النمو الاقتصادي المحقق نظرا لانخفاض الدخول وتواجد معدلات البطالة في مستويات مرتفعة، ومن جهة أخرى فان الاستثمار العام جاء ليدعم من استثمار القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي الذي يبقى ضعيفا ومحدودا، كما أنه يساهم في جلب الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية من خلال تطويره وإنشائه للبنى التحتية والهياكل القاعدية.

التوصيات والاقتراحات:

بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، نقترح في هذا الإطار جملة من التوصيات والاقتراحات في سبيل تفعيل أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي كما يلي:

1. ترشيد الإنفاق العام وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.
2. وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
3. الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع والخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الاتفاقية ذات القيمة الإجمالية المترفعة، لأنها تضع الدولة أمام مشكلة صعوبة

العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة بعد انتهاء تنفيذ تلك المشاريع خاصة إذا لم تتحقق الأهداف المرجوة.

4. تسريع وتيرة إصلاحات النظام الضريبي وقوانين الاستثمار وتحديث إدارة الميزانية قصد التكيف مع التطورات الاقتصادية الدولية.
5. تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية والاستفادة من تكنولوجياتها المتطورة.
6. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها، بحكم أنها تمثل النواة الرئيسية للجهاز الإنتاجي المحلي قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء من حيث تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب على المواد والتجهيزات الصناعية، بدل التوجه إلى الاستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

آفاق الدراسة:

- يفتح المجال لبحوث أخرى واشكاليات جديدة مرتبطة بالموضوع:
- دراسة هيكل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وتأثيرهما على النمو الاقتصادي، او على التوازنات الخارجية، أو على بقية عناصر واهداف السياسة الاقتصادية.
- دراسة هيكل الإيرادات العامة واثارها على زيادة فعالية سياسة الانفاق العام كمدخل لتنويع مصادر تمويلها، وتجنب الصدمات الممكن حدوثها او على الأقل تأخيرها.
- –البحث في إنتاجية النفقات العامة بإجراء مقارنة مع بعض الدول للاستفادة من تجاربهم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار النشر، الجزائر، 2007.
2. بن عصمان محفوظ: " مدخل في الاقتصاد الحديث"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
3. بن قدور أسواق " تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965-2005=، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
4. بن قدور أشواق، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، دار الراية للنشر والتوزيع الأردن، 2013.
5. جلال خشيب، " النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات " شبكة الألوكة.
6. حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
7. رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر 2009.
8. زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2006.
9. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، لبنان، 2008.
10. صبرينة كردودي، تمويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، طبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
11. عادل قليع العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط 2010.

12. علي خليل سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
13. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
14. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
15. محمد طاقة وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2007.
16. نمر محمد الخطيب، صديقي مسعود "التحليل الاقتصادي الكلي بين النظرية والتطبيق" جامعة ورقلة، الجزائر، 2009.
17. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.

ثانيا: الاطروحات والرسائل

18. بدر شحدة سعيد حمدان " تحليل مصادر النمو الاقتصادي الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ' 06.
19. بدرة شحدة سعيد حمدان: " تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (1995-2010)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2012.
20. بن زيدان الحاج " دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية: حالة الجزائر والمملكة السعودية ومصر "، أطروحة ودكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
21. بوغزالة محمد نجلة " الوساطة المالية والنمو الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2016.

22. حراث حنان، أثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة (1990-2013)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص قتنيات كمية مطبقة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، دقعة 2014-2015.
23. حمداني محي الدين: " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة الحاضر والمستقبل". دراسة حالة الجزائر – " أطروحة دكترواه في العلوم الاقتصادية – فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009.
24. زقرير عادل " أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2012)/ أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، (06)
25. زكاري محمد "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014.
26. سيرين جميل حسن الوحيدي: الانفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني، دراسة قياسية "رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة 2017.
27. صمام وائل محمد أبو شعبان " أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية لدول عربية " رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة 2016.
28. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النحو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر (03) السنة الجامعية (2014-2015).

29. كبداني سيد أحمد " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية. دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.
30. ميهوب مسعودي (2017) دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015) رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مسي.
31. ميهوبي مسعودي (2017) دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
32. نسيمة ثابت، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الاتفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة أم البواقي، دفعة 2015-2016.

ثالثا: المجلات

33. بن معتوق صابر (2021) قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برامج الإنعاش الاقتصادي -2020-2024)، مجلة السياسة العالمية، 5 (01).
34. حبيب كريمة وزقرير عادل (2018)، إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديد للنمو آفاق 2030، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " (5).
35. خمخام عطية وعلي جودي محمد (2021)، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي الجديد (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 7 (01).

36. عبد القادر روشو (2021)، الاقتصاد الجزائر في مواجهة تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19"، دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016-2030، مجلة الاقتصاد، 02/12.

37. نبيل بوفليح (2013) دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية العدد 09.

38. وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، ظاهرة تزايد النفقات العامة، وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020.

رابعا: القوانين

39. المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: Economies.

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: مالك أمينة المولود(ة) بتاريخ: 1999/09/11 ب: بعين طاية الجزائر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 208638726 الصادرة بتاريخ: 2021/12/21 عن: بلدية حمام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2024/2025

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000 - 2022).

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/09

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: سالم أسماء المولود(ة) بتاريخ: 31-05-1983 ب: ونوغة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 206220678 الصادرة بتاريخ: 09-12-2020 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2023-2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2022)

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/06/09

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة